بدايتها، كاحدى وسائل دفع التطور الاقتصادي (الزراعي والصناعي) في الدولة الفلسطينية، لتحقيق استقلالها الاقتصادي. ويعترف المؤلف بأن من الصعب تصوّر قبول الفلسطينيين بذلك، لأنه يخفي شبح استعمار جديد، أي تبعية اقتصادية لأسرائيل، بسبب الاختلاف في مستويات التطور الاقتصادي[١٠].

يقرر ويلر، عبر استلهامه لتجربة الجماعة الاوروبية، ان النظم الاقتصادية المتباينة لا يجوز أن تشكل عائقاً حقيقياً على طريق مساعي التسوية لتحقيق «الحل الاقليمي». الا ان مقارنة جذور وخبرة العداء والتنافس بين بعض البلدان الاوروبية وبين نظائرها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لهي مقارنة أقرب الى السخرية منها الى وصف الواقع. وهذه حقيقة تناساها المؤلف. اذ ان ما صلح لرأب الصدع في العلاقات الاوروبية، في ظل ظروف دولية واقليمية مساعدة، لا يصلح لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبعبارة أخرى، فان المنطلقات الخاطئة لا بد من ان تترتب عليها نتائج خاطئة. أضف الى ذلك، ان الحل الاقليمي الذي شهدته التجربة الاوروبية، قام بين بلدان تتمتع ببنى اقتصادية متطورة بشكل متماثل ونضج صناعي متكافىء؛ وفي هذا الحال، تطورت السوق المشتركة بيسر ودونما عثرة الى ما فيه مصلحة الاطراف المنضوية فيها على السواء. وما يجول في خاطرنا، هنا، ان حلاً اقليمياً يقوم بين اسرائيل وفلسطين، تتفاوت فيما بينهما البنى الاقتصادية ودرجة النضج الصناعي، لا بد وان يخلق اختلالاً خطيراً داخل الثانية، لما يصاحب ذلك من عدم التكافؤ بين الطرفين.

المشاريع التكاملية

ان طبيعة السيناريوهات التي يطرحها اصحاب «المشاريع المشتركة» تختلف بعض الشيء عن تلك التي سبقتها. ويقول لنا رواد هذا النموذج: ربما كان هنالك تعليق أهمية مبالغ فيها على تعظيم مكتسبات «الحل الاقليمي» للدولة الفلسطينية؛ على ان الهام ان تشرع فلسطين في تنمية اقتصادية تكاملية، تعنى بتوزيع الدخل عنايتها بتنظيم معدلات النمو، وتركز على اشباع الحاجات الاساسية بدلاً من التركيز على زيادة الدخل الاجمالي، وتختار التكنولوجيا الاكثر ملاءمة لنسب عناصر الانتاج المتوفرة لديها.

ولا يمكن، بالطبع، ان يخرج هذا النموذج عما هو أكثر تسامحاً وتعاطفاً من ذلك؛ كما لا يمكن ان نتوقع أكثر من ذلك من اقتصاديين حملوا، أكثر من غيرهم، راية التكامل؛ فهم ينتسبون، في الاساس، الى الجذور الفكرية عينها التي عند نظرائهم السابقين. ان سيناريوهات كولارد وبلاسكوف وتوما ودرابكن، التي سوف يتم التوقف عندها في حدود هذا النموذج، تترك لدينا شعوراً كبيراً بالارتياح؛ ولكنه ارتياح مشوب بالقلق من أن هنالك شيئاً خطيراً ناقصاً، لأن بعضها ليس أكثر من مجرد «تمرين ذهني» (mental exercise) يغلب عليه الطابع النظري، بحيث تصعب الاستفادة منه، بأي حال من الاحوال، بطريقة عملية.

ولعل من أهم الدراسات التي قدمت في هذا المجال، تلك التي قدمتها اليزابيث كولارد ورودني ولسون، بعنوان «الامكانية الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة»[١١]. وتكوّن صلب الدراسة من معالجات قطاعية للسكان والتعليم والموارد البشرية والري والزراعة والنقل. وتضمّنت كل معالجة قطاعية اسقاطات مبسطة لمستقبل القطاع، واقتراحات للعمل المستقبلي، تحوي عدداً من الاستنتاجات ذات الطبيعة الاستراتيجية، نوردها في ما يلي:

- يدحض الكاتبان فكرة عدم قابلية الدولة المستقلة للحياة، ويريان ان لا مجال للسؤال حول